الفصل الأول

المقدمة

1.1 التمهيد

يحتوي الفصل الأول المقدمة على مقدمة الدراسة لأثر ربط الجمعيات الخيرية الإتحادية على الربط الالكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يحتوي الفصل الأول على اشكالية الدراسة وأسئلة الدراسة وأهداف الدراسة وأهمية دراسة ربط الجمعيات الخيرية الإتحادية على الريط الالكتروني في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يحتوي على حدود الدراسة ومصطلحات الدراسة العلمية والإجرائية. مما لاشك فيه أن المؤسسات الخيرية تقوم بدور بارز في المجتمع الإمارتي، حيث كان لتلك المؤسسات الفضل في دعم العديد من المسلمين داخل الإمارات العربية المتحدة وخارجها. وتحتل الأعمال الخيرية حيزاً كبيراً من اهتمام الكيانات الإسلامية والثقافية والاجتماعية داخل الإمارات العربية المتحدة، حيث أن تلك الأعمال كما تجلب النفع لعموم المسلمين داخل الإمارات العربية المتحده فإنها أيضاً تحقق النفع العام للمسلمين عالمياً. وتسعي الجمعيات الخيرية الاتحادية والمحلية بالإمارات العربية المتحدة إلى تقديم تبرعات مادية وعينية إلى كافة بلدان العالم حيث لاتسعى إلى تحقيق غايات اقتصادية لدعم المحتاجين بل لغايات اجتماعية في إطار عمل جماعي منظم يحكمها أطر ولوائح وقوانين تنظم هذا العمل الخيري. ولقد تم تأسيس العديد من المؤسسات والمنظمات الخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالرغم من أن قوانين إمارة دبي تختلف عن قوانين إمارة أبوظبي، إلا أن دور تلك المؤسسات في تحسين مستوى المعيشة للمواطنين أو المقيمين

على أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة لاينكر. كما أنها تمارس دوراً إقليمياً كبيراً في تكفل الأيتام ومساعدة الفقراء وتوفير المياة الصالحة للشرب في المناطق النائيه في الدول شديدة الفقر وبناء المساجد في الدول ذات الأقليات المسلمة مثل تايلند وغيرها ودعم المسلمين في إفريقيا الوسطى (بامحمد ، 2018). وتتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بأنها أصبحت مركزاً لتلقي دعم كافة الدول الخليجية لقدرتها على التوغل إقليمياً بالبحث عن المحتاجين في الأقليات المسلمة في آسيا الوسطى وجنوب شرق أسيا ودعمها لبناء المساجد وتوفير القوافل الطبية والعلاج وتسهيل رعاية الأيتام والمكفوفين ورعاية المتفوقين من أبناء المسلمين في كافة الدول الفقيره. وتعد الجمعيات الخيرية والاتحادية والمحلية من أبرز المظاهر الحضارية في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تدل على مدى الرقي الذى وصل إليه المجتمع الإماراتي من تقديم يد العون والمساعدة للآخرين، كما أن تلك الجمعيات الخيرية والاتحادية والمحلية هدفها الرئيسي هو القيام بالعديد من الخدمات للمحتاجين داخل الإمارات وخارجها ولتحقيق المنفعة العامة ولخدمة الإسلام والإنسانية (المزروعي، 2002). ومنذ أوائل القرن الحادي والعشرون اتجهت العديد من الجمعيات الخيرية إلى محاولة تقنين أوضاعها بما يتوافق مع اللوائح والقوانين وبما تواجهه تلك الجمعيات الخيرية من تحديات داخلية وخارجية ولذلك فإن رغبة تلك الجمعيات في البحث عن إمكانية ربط تلك الجمعيات الخيرية إلكترونياً حتى تتمكن تلك الجمعيات من توصيل الدعم لمستحقيه. وبالتالي فإن الدراسة الحالية ستركز على أثر ربط الجمعيات الخيرية والاتحادية والمحلية بنظام الكتروني موحد داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

1.2 خلفية الدراسة

من المؤكد أن المؤسسات الخيرية من أبرز الأنشطة التي تقوم بها المجتمعات المتحضره لمد يد العون والمساعدة لمن يحتاج الدعم. وأقر الحمادي (2004) أن الجمعيات الخيرية يمكن تصنيفها إلى عدة تصنيفات من بينها

المنظمة الخيرية الخاصة حيث أكد المزروعي (2002) أن تلك المنظمة تنشأ بتخصيص مال معلوم لمدة غير معلومة من أجل النفع العام أو بأغراض انسانية دون تحقيق الغاية المادية من وراء ذلك كما أشار بامحمد (2018) أن الجمعية الخيرية يقصد بها تلك الجمعية التي تقوم بتقديم خدمات اجتماعية مادياً وعينياً حيث يمكن اعتبار تلك الخدمات خدمات إنسانية دون التربح المادي من وراء إنشاء تلك المؤسسات. وكذلك فإن دنية (2017) أكدت أن هناك مؤسسات خيرية تكتسب صفات المؤسسات الحكومية غير هادفة للربح ومن بين تلك المؤسسات دور الأيتام ودور رعاية المسنين حيث أن تلك المؤسسات لابد أن تكون تحت إشراف الأجهزة الحكومية الرسمية في الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الخيرية تتصف بالعديد من الصفات من بينها أنها مؤسساتية حيث لابد أن يكون بها هيكل إداري ووظيفي وتنظيمي، كما أن الحمادي (2004) أكد على أن المؤسسات تتصف أيضاً بخصيصة التطوعية حيث ينبغي أن يكون طاقم العمل يعمل عملاً تطوعياً لايحقق الربح ولايهدف إلى تحقيق الأرباح من ورائه.

وأشار الكندري (2008) أن المؤسسات الخيرية أيضاً قد تتصف بالتعقيد الإداري، فالمؤسسات التي تتصف بالتعقيد الإداري يتسع نطاق عضويتها. كما أشار أن المؤسسات الخيرية تتصف بالاستقلالية وهو ما يساهم في تحقيق أهداف تلك المؤسسات في الأجل الطويل، فالمؤسسات التي تخضع لولاءات معينة سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لايمكن أن تحقق نفس القدر من النجاح الذي تحققه نظيراتها من المؤسسات التي لديها الاستقلالية. كما أن المؤسسات متعددة الولاءات لايضمن استقلالها المالي مما يؤثر في نزاهتها. وأشار لطفي (2006) أن المؤسسات الخيرية تتصف بالتجانس أي بمعنى أن هدف العاملين في تلك المنظمات هدف واحد وهو تقديم يد العون للجميع، وبالتالي فإن أي خلافات بين العاملين داخل تلك المؤسسات يؤثر على كفاءتها. كما أشار لطفي (2006) أن هذه المؤسسات تتصف بمحاولة القدرة على التكيف، والتكيف يقصد به استمرارية تلك المؤسسات زمنياً، كما أن التكيف يقصد به استمرار

العمل في تلك المؤسسات جيلاً بعد جيل وأن تظل تعمل ولاتتوقف عند جيل معين أو لأسباب أخرى. كما أشار لطفي (2006) أن التكيف أيضاً يقصد به التأقلم مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تطرأ على عمل المؤسسات والتأقلم مع القوانين واللوائح والنظم الجديدة التي قد تتغير في أي وقت طبقاً لما تمر به المؤسسات الخيرية من متغيرات داخلية وخارجية.

1.3 مشكلة الدراسة

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة في صدارة الدول الخليجية خاصة في مسألة رعاية وتنظيم الجمعيات الخيرية، حيث أشار جوان ديلان في مقاله المنشور بتاريخ 18 نوفمبر 2015م أن الإمارات العربية تصدرت بلدان الخليج العربي كافة حيث قامت بتخصيص مليون دولار أمريكي لأعمال الجمعيات الخيرية (جوان ديلان، 2019). كما أن الإمارات العربية المتحدة تستغل فرص الأعياد الوطنية والأجازات الرسمية في الدولة لتتبنى أعمال الخير لدعم المحتاجين وخير دليل على ذلك حملة إمنحهم البسمة وبوم زايد للعمل الإنساني (تقرير الهيئة الإتحادية للموارد الحكومية، 2013). وأشار تقرير وزارة التنمية المجتمع الصادر لعام 2019 عن الجمعيات الخيرية أن تشعب مجالات الجمعيات الخيرية في حاجه لنظام الكتروني من أجل إعادة تنظيم التبرعات النقدية للجمعيات الخيرية. ولقد تأكدت مشكلة الدراسة من الإطلاع على فحوى الدراسات السابقة المتعلقة بالمؤسسات الخيرية وحتمية ربطها بنظام الكتروني موحد، حيث أشار المزروعي (2002) أن العمل الخيري التطوعي من أبرز الأعمال وأهمها دينياً وسلوكياً إلا أن العديد من المؤسسات الخيرية تتعرض للتشويه بسبب عدم تمكنها من مكافحة الاحتيال والنصب مما ينعكس سلباً على مصداقية تلك المؤسسات الخيرية التي تقدم وتوفر المساعدات للمحتاجين ليس في داخل الإمارات العربية المتحدة فقط بل وللكثير من دول العالم، مما يشير إلى أن الجمعيات الخيرية تواجه العديد من الصعوبات. كما أن

الجمعيات الخيرية تواجه مشكلة الإلتزام بتنفيذ القوانين، حيث أشار الحمادي (2004) أن دولة الإمارات العربية المتحدة تبذل العديد من الجهود الإنمائية في الكثير من الدول الفقيرة ومع ذلك لم تستطع المؤسسات الإنمائية من تحرى الدقة في منح الدعم بسبب التحايل وعدم وجود منظومة تمكن في التعرف على أسماء من يستحقون الدعم وبياناتهم الشخصية. وأكد لطفي (2006) أن مجالات العمل الخيري في دولة الإمارات من أفضل المجالات التي تتميز بها دولة الإمارات العربية المتحدة داخلياً وخارجياً إلا أن الاحتيال ووصول الدعم لغير مستحقيه ومحاولة الجمعيات الخيرية والاتحادية والمحلية العمل تحت نظم إلكترونية منفصلة أدى إلى تعاظم شبهة التحايل وبروز أعمال منافية لما هو منصوص عليه في قانون الجمعيات الخيرية الإماراتي. وأشار الكندري (2008) أن هناك ثمة شبهة احتيال تتعرض لها المؤسسات الخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن من بين أبرز أسباب هذا الاحتيال هو عدم وجود نظام متكامل موحد للبيانات يدار إلكترونياً من قبل دائرة الشؤون الإسلامية حتى تتمكن من مراقبة أنشطة الجمعيات الخيرية والاتحادية والمحلية. وأكدت دراسة دنية (2015) أن مشكلة تعرض المؤسسات الخيرية للاحتيال مازالت قائمة حيث أنه بالرغم من أن المؤسسات الخيرية تؤدي دوراً كبيراً في التنمية الاجتماعية إلا أن مؤسسة زايد الخيرية والإنسانية قد تعرضت للعديد من عمليات الاحتيال التي من شأنها أن تؤدي إلى فقدان المصداقية في تلك المؤسسات الخيرية وشعور المحتاجين بالتهميش، وهو ما يدفع إلى ضرورة ربط تلك المؤسسات الخيرية إلكترونياً لتلافي شعور المحتاجين بالتهميش والإهمال من قبل تلك الجمعيات. ومن جانب آخر فقد أكد المؤتمر الخاص بالممارسات العملية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي تمحور موضوعه حول الجمعيات الخيرية أن هناك ثمة مخاوف من التستر وراء أعمال الجمعيات الخيرية والقيام بالعديد من الأعمال التخريبية، الأمر الذي يشير إلى ضرورة تطوير آليات عمل تلك المؤسسات الخيرية وسرعة ربطها إلكترونياً لتسهيل محاسبتها وحمايتها من سوء الاستغلال وغسيل

الأموال أو من الأنشطة غير المشروعة (مؤتمر مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،2008). وبالرغم من أن الجمعيات الخيرية والاتحادية والمحلية تمارس العديد من الادوار من أجل دعم المحتاجين والفقراء محلياً وإقليمياً إلا أن تلك الجمعيات قد تعرضت لبعض من الممارسات السلبية وكشفت العديد من المحتالين الذين يحاولون التحايل على أموال تلك الجمعيات، مما استلزم ربطها إلكترونياً لكشف المحتالين وفصلهم عن مستحقي الدعم الحقيقي. ولقد أكد الكاتب أحمد عاشور في مقاله في صحيفة الإمارات اليوم الصادرة بتاريخ 8 يونيو 2014 أن دائرة الشئون الإسلامية والعمل الخيري في إمارة دبي تستعد لربط الجمعيات الخيرية إلكترونياً حتى تتمكن من استبعاد كافة الممارسات السلبية وأن دائرة الشئون الإسلامية أيضاً بصدد ضم حوالي 20 جمعية خيرية الكترونياً. كما أكد المقال أن وجود المحتالين مما استلزم ربط الجمعيات الخيرية إلكترونياً، للتمكن من عمل قوائم سوداء للمحتالين واستبعادهم من الدعم بشكل نهائي وتفعيل وصول الدعم لمستحقيه بعمل قوائم بيضاء تحتوي على بيانات تفصيلية لمستحقي الدعم (عاشور، 2014). وفي عام 2015م أصدرت إمارة دبي مرسوم رقم 9 الخاص بجمع التبرعات بأنه يحظر قبول الجمعيات الخيرية على أية تبرعات إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من دائرة الشئون الإسلامية والعمل الخيري قبل الشروع في جمع التبرعات، وأشار تقرير قانون العمل الجماعي أن المرسوم هذا حديث نسبياً إلا أنه لم تنتهي الإجراءات الرسمية الكفيلة بتوقيع عقوبات على المخالفين. وكذلك فإن شرطة دبي في عام 2016 قد اعتقلت الاسترالي من أصول بريطانية سكوت ريتشارد الذي قام بالترويج لجمعية خيرية لمساعدة اللاجئين في أفغانستان عبر وسائل التواصل الإجتماعي ووقعت عليه غرامة قدرها 30 ألف دولار وعقوبة سجن لمدة عام كامل. وأبرز تقرير قانون العمل الخيري في الإمارات العربية المتحدة أن دائرة الشؤون الإسلامية قامت بتحديث كامل للموقع الالكتروني لاستقبال كافة الطلبات بالتبرعات. كما أشار التقرير السنوي لدائرة الثقافة والسياحة بأبوظبي

إلى أن الإمارات العربية المتحدة أعلنت أن عام 2017 هو عام الخير حيث انطقت مبادرة من دائرة الثقافة والسياحة بأبوظبي للتبرع بأجهزة إلكترونية خاصة بتكنولوجيا المعلومات وذلك بغرض تقديمها للعديد من المؤسسات الخيرية وهو مايؤكد أن تلك الجمعيات تفتقر إلى نظام موحد للمعلومات يمكن من خلاله التعرف على احتياجات تلك المؤسسات (التقرير السنوي لدائرة الثقافة والسياحة أبوظبي، 2017). ولمزيد من التحري حل وجود مشكلة الدراسة في الوقت الراهن فقد أجرت الدراسة العديد من المقابلات مع ثلاثة من المسؤلين عن المؤسسات الخيرية والاتحادية والمحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولقد أظهرت نتائج المقابلات أن دولة الإمارات العربية المتحدة تبذل جهوداً كبيراً لإبراز الشفافية والمصداقية إلا أن هناك بعضاً من عمليات الاحتيال التي تمت في المؤسسات الخيرية والاتحادية والمحلية الأمر الذي انعكس سلباً على أداء تلك المؤسسات. كما أن وجود منظومة مستقله لكل مؤسسة خيرية جعل مسألة الرقابة على تلك المؤسسات صعبة للغاية. وأكدت المقابلات أنه حتى وقتنا الراهن لم يتم دمج المؤسسات الخيرية والاتحادية والمحلية إلكترونياً بشكل موحد الأمر الذى يؤدي إلى تأخير عملية الرقابة على المؤسسات الخيرية والاتحادية والمحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

1.4 أسئلة الدراسة

هذه الدراسة تسلط الضوء على المؤسسات الخيرية وإمكانية ربط تلك المؤسسات بقاعدة بيانات موحدة وذلك لتحقيق غايات تلك المؤسسات في الحفاظ على مقدرات الفقراء، وتطبيقاً لقانون المؤسسات الخيرية المعمول به في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي ضوء مشكلة الدراسة يمكن تحديد الأسئلة التالية:.

1. ما هو متسوى النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة

2. ما هي علاقة بين الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية، مجالات المؤسسات الخيرية و التوجهات الحكومية على النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة

3. ما الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية لربطها بنظام إلكتروني موحد بدولة الإمارات العربية المتحدة

1.5 أهداف الدراسة

تهدف هذة الدراسة إلى استكشاف أثر ربط المؤسسات الخيرية والاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتعرف على إمكانية ربط هذه الجمعيات الخيرية بنظام الكتروني موحد للحفاظ على حقوق الفقراء وحماية أموال المودعين وحماية بياناتهم الشخصية، وبالتالي يمكن إجمال أهداف الدراسة فيما يلي:

1. تحديد متسوى النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة؟

2. بيان علاقة بين الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية، مجالات المؤسسات الخيرية والتوجهات الحكومية على النظام الإلكتروني الموحد بدولة الإمارات العربية المتحدة؟

3. تقييم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية لربطها بنظام إلكتروني موحد بدولة الإمارات العربية المتحدة؟

1.6 أهمية الدراسة

تمكن أهمية الدراسة في أن المؤسسات الخيرية والاتحادية والمحلية حققت العديد من النجاحات ولاسيما في دعم الفقراء والمحتاجين في داخل الإمارات العربية المتحدة وخارجها. تعد هذه الدراسة إمتداداً للدراسات السابقة حيث أشار العديد من الباحثين على أهمية المؤسسات الخيرية ودورها الفعال في خدمة المجتمع. كما أبرزت هذه الدراسة مدى اهتمام دولة الإمارات بالمؤسسات الخيرية وقيامها بإستغلال تلك المناسبات

الوطنية والأعياد القومية لحفز العاملين والمؤسسات على فعل الخير والإقدام على دعم المؤسسات الخيرية والإتحادية وبالتالي فإن الدراسة تحقق للمجتمع خلق روح التعاون فيما بينهم. وتجدر الإشارة إلى أن حاكم دبي أصدر القانون رقم 12 لسنة 2017 الخاص بالجمعيات الخيرية، ومن مميزات هذا القانون استخدام مصطلح المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات غير الحكومية الأمر الذي يكسب تلك المؤسسات أهمية قصوى موازية للمؤسسات الحكومية، وهو ما يتفق أيضاً مع نصوص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تشير المادة ثلاثون وواحد وثلاثون واثنان وثلاثون إلى حرية إقامة وإنشاء الجمعيات الخيرية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تحقق أيضاً للمجتمع فهم طبيعة ومشروعية المؤسسات الخيرية وضوابطها. كما أن هذه الدراسة تفيد الباحث في التوغل بعمق في مشكلة الدراسة والبحث عن الحلول الواقعية لتلك المشكلة بما يتلاءم مع منهجية الدراسة المستخدمة. كما أن هذه الدراسة تعتبر حديثه للغاية، فالربط الإلكتروني لم يوجد فيه ورقة بحثية أو رسالة تتحدث فيه صراحة وبالتالي فإن نتائج هذه الدراسة سوف تكون هامة للغاية وخاصة في موضوع لم يتم تناوله من قبل بشكل صريح. تساهم هذه الدراسة في تطوير عمل الجمعيات الخيرية من خلال نتائج الدراسة التي توفر أطر عمل يمكن استخدمها لدعم تأسيس نظام الكتروني موحد يدعم عمل تلك الجمعيات الخيرية، كما أن نتائج الدراسة قد ساهمت في تطوير الإطار النظري للدراسة والتعرف على مدى التزام الجمعيات الخيرية بتفيذ القوانين.

1.7 حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على الحدود التالية:

1.7.1 الحدود المكانية

تجرى هذة الدراسة على الجمعيات ذات النفع العام المحلي منها والإتحادي في اماراة أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

1.7.2 الحدود الزمانية

تقوم الحدود الزمانية لهذه الدراسة في عام 2019 إلى عام 2020 .

1.7.3 الحدود الموضوعية

تقتصر الحدود الموضوعية على دراسة أثر ربط المؤسسات الخيرية الاتحادية والمحلية في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة بنظام إلكتروني موحد.

1.8 مصطلحات الدراسة

تتكون تلك الدراسة من العديد من المصطلحات من بينها ما يلي:

1.8.1 المؤسسات الخيرية

هي تلك المؤسسات التي تتكون من مجموعة من الأفراد الذين يؤدون نشاطاً خدمياً فيما بينهم بهدف مساعدة المجتمعات وتحقيق الرقي والتقدم بغض النظر عن العائد المادي أو الأرباح المتوقعة من وراء هذه الخدمات (بامحمد ، 2018).

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

مفهوم المؤسسات الخيرية إجرائياً

هي تلك الجمعيات الخيرية والاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة التي تتكون من مجموعة من الأفراد الذين يؤدون نشاطاً خدمياً فيما بينهم بهدف مساعدة المجتمعات وتحقيق الرقي والتقدم بغض النظر عن العائد المادي أو الأرباح المتوقعة من وراء هذه الخدمات

أ.الصعوبات التي تواجة المؤسسات الخيرية

هي المشكلات التي تواجه المؤسسات الخيرية سواء مشكلات مالية أو مشكلات تنظيمية بما يؤدي إلى تعطيل أداء تلك المؤسسات (بامحمد ، 2018).

مفهوم الصعوبات التي تواجة المؤسسات الخيرية إجرائياً

هي المشكلات التي تواجه المؤسسات الخيرية والاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة سواء مشكلات مالية أو مشكلات تنظيمية بما يؤدي إلى تعطيل أداء تلك المؤسسات

1.التدريب

هي الأساليب والطرق والخبرات التي يكتسبها العاملون خلال فترة زمنية معينة بحيث تؤثر ايجابياً على ادراكهم الوظيفي (بامحمد ، 2018).

مفهوم التدريب إجرائياً

هي الأساليب والطرق والخبرات التي يكتسبها العاملون في الجمعيات الخيرية والاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال فترة زمنية معينة بحيث تؤثر ايجابياً على ادراكهم الوظيفي

2.البرامج

هي تلك النظم والأساليب التي تتبع للحفاظ على البيانات الخاصة بالجمعيات الخيرية وغالباً ما تكون تلك البرامج متداولة بين الفروع والأقسام في شبكة الانترنت(بامحمد ، 2018).

مفهوم البرامج إجرائياً

هي تلك النظم والأساليب التي تتبع للحفاظ على البيانات الخاصة بالجمعيات الخيرية والاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة وغالباً ما تكون تلك البرامج متداولة بين الفروع والأقسام في شبكة الانترنت.

ب.مجالات المؤسسات الخيرية

هي الأنشطة التي تقوم المؤسسات الخيرية بالعمل فيها بحيث تقوم بعمل تبرعات من أجلها وتنفق على المحتاجين في تلك الأنشطة التي تمارسها (شديد، 2014).

مفهوم مجالات المؤسسات الخيرية إجرائياً

هي الأنشطة التي تقوم المؤسسات الخيرية والاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة بالعمل فيها بحيث تقوم بعمل تبرعات من أجلها وتنفق على المحتاجين في تلك الأنشطة التي تمارسها.

1.المجال الصحي

هي الدعم المقدم من الجهات الصحية سواء مستشفيات أو مراكز ووحدات صحية من أجل دعم أنشطة المؤسسات الخيرية وذلك لتقديم يد العون للمحتاجين والفقراء والمساكين والمرضي وكبار السن (شديد، 2014).

مفهوم المجال الصحي إجرائياً

هي الدعم المقدم من الجهات الصحية سواء مستشفيات أو مراكز ووحدات صحية من أجل دعم أنشطة المؤسسات الخيرية والاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك لتقديم يد العون للمحتاجين والفقراء والمساكين والمرضي وكبار السن.

2.المجال الإجتماعي

هي الأنشطة الإجتماعية التي تقوم على رعاية الأرامل والايتام والأسر الصغيرة ومحدودي الدخل التي تقوم المؤسسات الخيرية برعايتها (شديد، 2014).

مفهوم المجال الإجتماعي إجرائياً

هي الأنشطة الإجتماعية التي تقوم على رعاية الأرامل والايتام والأسر الصغيرة ومحدودي الدخل التي تقوم المؤسسات الخيرية والاتحادية بالإمارات العربية المتحدة برعايتها.

3.مجال الدعوة والارشاد الديني

هو القيام بالنشاط الدعوي وبناء المساجد ودور العبادة ومراكز تحفيظ القرآن التي تقوم المؤسسات الخيرية بدعمها ورعايتها وتنفق عليها من ميزانياتها (شديد، 2014).

مفهوم مجال الدعوة والارشاد الديني إجرائياً

هو القيام بالنشاط الدعوي وبناء المساجد ودور العبادة ومراكز تحفيظ القرآن التي تقوم المؤسسات الخيرية والاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة بدعمها ورعايتها وتنفق عليها من ميزانياتها.

4.المجال الإقتصادي

هي كافة الأنشطة الاقتصادية التي تحاول ادخال ايرادات إلى المؤسسات الخيرية حتي يتسني لها ممارسة العمل الخيري بإنتظام دون توقف (شديد، 2014).

مفهوم المجال الإقتصادي إجرائياً

هي كافة الأنشطة الاقتصادية التي تحاول ادخال ايرادات إلى المؤسسات الخيرية والاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة حتي يتسني لها ممارسة العمل الخيري بإنتظام دون توقف.

5.المجال التعليمي

هي تلك الأنشطة التي تمارسها الجمعيات الخيرية من أجل دعم البحث العلمى والطلاب الفقراء والمتميزيين علمياً في كافة أنواع العلوم والفنون (شديد، 2014).

مفهوم المجال التعليمي إجرائياً

هي تلك الأنشطة التي تمارسها المؤسسات الخيرية والاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة من أجل دعم البحث العلمى والطلاب الفقراء والمتميزيين علمياً في كافة أنواع العلوم والفنون.

مدى تنفيذ التوجهات الحكومية (تطبيق القوانين)

هو قياس مدى تطبيق الجهات الحكومية للقوانين وكذلك مدى تنفيذ اللوائح بشأن التعامل مع الجمعيات الخيرية والتسهيلات الممنوحه لهم في الجهات الحكومية (شديد، 2014).

مفهوم مدى تنفيذ التوجهات الحكومية (تطبيق القوانين) إجرائياً

هو قياس مدى تطبيق الجهات الحكومية للقوانين وكذلك مدى تنفيذ اللوائح بشأن التعامل مع الجمعيات الخيرية والاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة والتسهيلات الممنوحه لهم في الجهات الحكومية.

1.8.2 نظام المعلومات الإلكترونية الموحد

هو نظام يمكن من خلاله تشغيل أكثر من جهة ويحتوي على العديد من المعلومات وتعتبر تلك النظم بمثابة مركز المعلومات الرئيسي الذي يحتوي على كل كبيرة وصغيرة بخصوص أساليب العمل وأنماطه وطرق توزيعه (الفوزان، 2004).

مفهوم نظام المعلومات الإلكترونية الموحد إجرائياً

هو نظام يمكن من خلاله تشغيل أكثر من جهة وخاصة في الجمعيات الخيرية والاتحادية بدولة الإمارات العربية المتحدة ويحتوي على العديد من المعلومات وتعتبر تلك النظم بمثابة مركز المعلومات الرئيسي الذي يحتوي على كل كبيرة وصغيرة بخصوص أساليب العمل وأنماطه وطرق توزيعه.

1.10 ملخص الفصل الأول

استعرض الفصل الأول مشكلة الدراسة الخاصة بأثر ربط المؤسسات الخيرية الإتحادية والمحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة الكترونياً بنظام موحد. كما استعرض الفصل الأول أهمية الدراسة ومصطلحات الدراسة والتي تشمل مفهوم المؤسسات الخيرية ونظم المعلومات الإلكترونية وكذلك استعرضت الدراسة مفهوم تطبيق الجهات الحكومية للقوانين والمجالات التي تمارسها الجمعيات الخيرية من مجالات صحية وتعليمية واجتماعية ومجال الدعوة والارشاد الديني، واستعرضت الدراسة أيضاً أسئلة وأهداف الدراسة كما شملت الدراسة توضيح حدود الدراسة الزمنية والمكانية والموضوعية وخلفية الدراسة وهيكل الدراسة وملخص الدراسة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA